المملـكة المغربيـة
وزارة العدل
الوزير
عدد 47 س 3

15 مايو 2015

إلى السادة

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف؛

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: تعزيز المساعدة القانونية للمهاجرين.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

فإنه لا يخفى عليكم أن القانون الوطني يوفر للأجانب عموما، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، مساعدة قانونية فعالة بشكل مماثل للمغاربة دون أي تمييز، من بين مظاهرها الاستعانة بمحام أثناء الحراسة النظرية أو أثناء المحاكمة، وتعيين ترجمان، واستقبال الضحايا وتلقي شكايتهم وفتح الأبحاث بشأنها، واتخاذ تدابير حماية الضحايا والشهود والمبلغين...

ومعلوم أن الوضعية القانونية للأجنبي وما يرتبط بشرعية إقامته من عدمها لا يغير في أشكال الحماية القانونية التي يوفرها له القانون المغربي لضمان المحاكمة العادلة، لذا فإن تمتيعه بالمساعدة القانونية يبقى مضمونا، وفتح الأبحاث بخصوص الاعتداءات والجرائم التي يكون ضحيتها المهاجرون هو أمر حتمي تقتضيه حماية الحق العام للمجتمع الذي تمثله النيابة العامة.

ونظرا لانخراط بلادنا في ورش إصلاح السياسة الوطنية للهجرة، وتفعيلا للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي صادق عليها مجلس الحكومة بتاريخ 18 دجنبر 2014، فإني أدعوكم إلى السهر على تمتيع المهاجرين واللاجئين بكل أشكال

المساعدة القانونية والقضائية التي يوفرها التشريع الوطني، مع تبليغ مصالح هذه الوزارة شهريا بإحصائيات دقيقة حول مضامين هذه المساعدة في النقاط التالية:

- عدد الشكايات المقدمة من طرف الأجانب عموما مع تحديد وضعيتهم الإدارية (مهاجرين شرعيين، غير شرعيين، طالبي لجوء، لاجئين)؛
- عدد الأجانب الذين تم تمتيعهم بمساعدة محام أثناء سير البحث التمهيدي أو التحقيق الإعدادي أو الدعوى العمومية؛
- عدد الأجانب الذين تم تمتيعهم بمساعدة ترجمان أثناء سير البحث التمهيدي أو التحقيق الإعدادي أو الدعوى العمومية؛
- عدد الأجانب الذين تم استقبالهم بخلايا التكفل بالنساء والأطفال مع بيان وضعيتهم الإدارية.

ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية بالغة، فإني أهيب بكم التقيد بالتعليمات المذكورة، مع الحرص على إشعاري بكافة الحالات المسجلة وبكل ما قد يعترضكم من صعوبات في الموضوع. **والسلام**.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد